

Distr.: General
28 December 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والثلاثون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض البرامج الإحصائية الموجودة

وصلتها بالسنوات والمناسبات الخاصة

للأمم المتحدة

البرامج الإحصائية الموجودة وصلتها بسنوات ومناسبات مختارة من سنوات الأمم المتحدة ومناسباتها الخاصة تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير الأحداث الخاصة المقبلة، وهي: (أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ (ب) استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؛ (ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة؛ (د) الاستعراض الشامل الذي يتناول جدول أعمال القرن ٢١. ويجري فيما يختص بكل حدث من هذه الأحداث إبراز المواضيع الرئيسية وتحليل ما يترتب عليها في المجال الإحصائي. واللجنة مدعوة لمراعاة هذه المعلومات عند مناقشة جدول أعمال دورتها المقبلة وبرنامج أعمالها المتعدد السنوات.

* E/CN.3/2001/1

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١ مؤتم الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
٣	٤-١ ألف - معلومات أساسية
٣	٥ باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي
٤	١١-٦ ثانيا - استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات
٤	٩-٦ ألف - معلومات أساسية
٤	١١-١٠ باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي
٥	١٤-١٢ ثالثا - متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة
٥	١٣-١٢ ألف - معلومات أساسية
٥	١٤ باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي
٦	٢٤-١٥ رابعا - الاستعراض الشامل الذي يتناول جدول أعمال القرن ٢١
٦	١٩-١٥ ألف - معلومات أساسية
٧	٢٤-٢٠ باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي

أولاً - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

ألف - معلومات أساسية

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، على مستوى رفيع. وتقرر أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مركز التنسيق للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

٢ - وتمثل أهداف المؤتمر فيما يلي:

- القيام على الصعيد القطري بتقييم نتائج برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في باريس في سنة ١٩٩٠؛
- استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛
- النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأقل البلدان نمواً ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

٣ - وهناك الآن ٤٨ بلداً تعتبرها الأمم المتحدة من أقل البلدان نمواً. ويستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسماء هذه البلدان كل ثلاث سنوات على أساس المعايير التالية:

- انخفاض الدخل، مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

• ضعف الموارد البشرية، مقاسة بمؤشر مركب (المؤشر المنقح لنوعية المعيشة المادية) استناداً إلى مؤشرات العمر المتوقع عند المولد، ونصيب الفرد من الاستهلاك اليومي للسعرات الحرارية، والقيود بالمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية معاً، وإلمام الكبار بالقراءة والكتابة؛

• انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي، مقاساً بمؤشر مركب (مؤشر التنوع الاقتصادي) استناداً إلى حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة القوة العاملة من الصناعة، ونصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة التجاري، ومؤشر الأونكتاد المتعلق بتركز الصادرات السلعية.

٤ - وتستعمل معايير مختلفة لإدراج في القائمة أو للخروج منها. وعلاوة على ذلك، تستعرض المعايير ذاتها دورياً. فعلى سبيل المثال، أوصت لجنة السياسات الإنمائية بالاستعاضة عن مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر للهشاشة الاقتصادية يعكس تأثير الصدمات الخارجية الرئيسية التي يتعرض لها الكثير من البلدان المنخفضة الدخل، ويدرج العناصر الهيكلية الرئيسية التي ينطوي عليها تعرض البلدان للصدمات، بما في ذلك صغر حجمها وافتقارها إلى التنوع.

باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي

٥ - في هذه المرحلة، لم يبلغ الأونكتاد الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بأية آثار إحصائية محددة يتوقع أن تترتب على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. إلا أن من المتوقع أن يقتضي أي تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف المؤتمر قياس المؤشرات الإحصائية ذات الصلة مع المقارنة بالمعايير المقررة.

ثانيا - استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

ألف - معلومات أساسية

٦ - في عام ١٩٩١، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع في دورتها السادسة والأربعين (القرار ٤٦/١٥١، المرفق، الفرع الثاني) برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد مثل ذلك البرنامج اتفاقا بين الدول الأفريقية والمجتمع الدولي، التزم فيه كل من الجانبين ببذل جهود محددة بعيدة الأثر تستهدف التعجيل بعملية تنمية أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أطلق الأمين العام في آذار/مارس ١٩٩٦ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٧ - وكان تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد مستهدفا في عديد من المجالات ذات الأولوية، ومن بينها ما يلي:

- الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها تعبئة الموارد المحلية تعبئة فعالة واستغلالها بكفاءة؛
- تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تكثيف عملية إقرار الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني؛
- إيجاد حل لمشكلة ديون أفريقيا؛
- تيسير التجارة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق؛
- تنويع الاقتصادات الأفريقية؛
- الإنتاج الزراعي، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي؛
- البيئة والتنمية؛
- التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي والصعيد دون الإقليمي؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - كما أولى برنامج الأمم المتحدة الجديد اهتماما خاصا إلى التنمية البشرية وزيادة العمالة المنتجة، وشجع التقدم السريع نحو بلوغ الأهداف المقررة لصالح البشر بحلول سنة ٢٠٠٠ في مجالات العمر المتوقع، وإشراك المرأة في التنمية، ووفيات الأطفال والأمهات، والتغذية، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم الأساسي، والمأوى.

٩ - وينطوي برنامج الأمم المتحدة الجديد على آلية كامنة فيه تستهدف رصد وتقييم التقدم المحرز لأجل تنفيذه تنفيذًا تاما. وقد قدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تقريران مرحليان أعدهما الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد (Add.1 و A/53/390 ثم Add.1 و A/55/350). كما طلبت الجمعية في قرارها ٢٣٤/٥٤، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إجراء تقييم مستقل لتنفيذ ذلك البرنامج على أن يجري هذا التقييم قبل استعراضه وتقييمه النهائيين في سنة ٢٠٠٢. ويقوم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بتنسيق جهود التقييم المستقل وجهود الاستعراض النهائي.

باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي

١٠ - من المقبول بصفة عامة القول بأن بذل جهد نظامي لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات من الدول الأفريقية وشركائها الإنمائيين أمر ضروري لعملية التقييم المستقل وعملية الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. ويعكف الآن مكتب المنسق الخاص على تحديد مجالات البيانات ووضع المواصفات الخاصة لنوع المعلومات والبيانات اللازم للاستعراض النهائي. ويتوقع لهذا أن يشمل ما يلي:

استعراضها دورياً، وذلك في سياق السعي إلى إيجاد مجتمع لكافة الأعمار (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٥٤ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، الفقرة ١).

١٣ - وقد أوصت خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، في جملة أمور، بأن يركز العمل الدولي المضطلع به على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الثنائي على جمع البيانات وتحليلها، والتدريب والتعليم، والبحث.

باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي

١٤ - لجنة التنمية الاجتماعية هي الهيئة الحكومية الدولية المكلفة باستعراض وتقييم عملية تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة كل أربع سنوات، وتقديم اقتراحات لاستكمالها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وفيما يلي موجز للتوصيات أو المقترحات المقدمة من اللجنة بشأن مراقبة تنفيذ الخطة فيما يختص بجمع البيانات وتحليلها:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات دائمة يمكن الوصول

إليها من الإنترنت، تشمل السياسات العامة المتعلقة بالشيخوخة وتسمح باستكمالها على نحو مستمر وباستفادة الدول الأعضاء منها. وقد زودت حكومة هولندا برنامج الأمم المتحدة المعني بالشيخوخة بالدعم التقني اللازم لإنشاء قاعدة البيانات هذه. وقد صمم استبيان يهدف إلى جمع معلومات لقاعدة البيانات، وأرسل في حريف سنة ١٩٩٩ إلى مراكز التنسيق الحكومية المعنية بالشيخوخة، التي كان الكثير منها يمثل في الوقت نفسه مراكز تنسيق لأنشطة السنة الدولية للمسنين. وشمل الاستبيان قسماً بشأن إحصاءات متعلقة بالشيخوخة من قبيل:

١' متوسط دخل من بلغوا الستين أو تجاوزوها؛

٢' النسبة المئوية للسكان الذين بلغوا الستين أو تجاوزوها ويتلقون في المنزل رعاية غير رسمية؛

- مجموعات زمنية تشمل معدلات النمو الاقتصادي والسكاني منذ سنة ١٩٩٢؛
- إحصائيات بشأن الفقر، والتعليم، والصحة، والبيئة، وإمكانية الحصول على الخدمات، وما إلى ذلك؛
- بيانات عن تدفق الموارد على أفريقيا.

١١ - وتتسم القدرة التي أنشئت فعلاً في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لجمع البيانات على الصعيد القطاعي بأهميتها الشديدة للمقتضيات المتعلقة بالمعلومات والبيانات اللازمة للاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. وقد قدمت في ربيع ١٩٩٨ وريبيع ١٩٩٩ وريبيع ٢٠٠٠ تقارير مرحلية أعدها الأمين العام عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة. وهذه التقارير (E/AC.51/1998/7 و E/AC.51/1999/6 و E/AC.51/2000/6) تتضمن المتاح من المعلومات والتحليلات المتعلقة بطائفة كبيرة من مجالات السياسة العامة.

ثالثاً - متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة

ألف - معلومات أساسية

١٢ - اعتمدت خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة^(١) من قبل الجمعية العالمية المعنية بالشيخوخة (فيينا، ٢٦ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢) وأقرتها الجمعية العامة في السنة نفسها بقرارها ٥١/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. والآن دعيت الجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة إلى الانعقاد في سنة ٢٠٠٢. بمناسبة مرور عشرين سنة على انعقاد الجمعية العالمية الأولى. وستكرس جهود الجمعية العالمية الثانية لإجراء استعراض عام لنتائج الجمعية العالمية الأولى، فضلاً عن اعتماد خطة عمل منقحة واستراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة، تشمل

معرفة الكبار للقراءة والكتابة، واتجاهات الاعتلال، واستعمال مرافق الرعاية الطويلة الأجل، وإحصاءات الشيخوخة الناشطة التي تبين مدى إسهام المسنين في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتنمية الثقافية للمجتمعات المحلية وأدوارهم في إعالة الأسر. وهذا الموضوع كُرس له اجتماع عقده فريق الدعم المخصص للسنة الدولية للمسنين في أيار/مايو ١٩٩٨ مع الموظفين المسؤولين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وشعبة السكان وشعبة النهوض بالمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ورئي حينذاك أن من السابق لأوانه إدخال مؤشر إنمائي متصل بالشيخوخة، وذلك نظرا لعدم وجود ما يكفي من البيانات الأساسية في بلدان عديدة.

رابعاً - الاستعراض الشامل الذي يتناول جدول أعمال القرن ٢١

ألف - معلومات أساسية

١٥ - اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(٣)، المعقود في ريو في عام ١٩٩٢، جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية^(٤) والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بالمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة^(٥). وبالإضافة إلى ذلك، فتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٦) واتفاقية التنوع البيولوجي^(٧). وعلى وجه التحديد، فإن جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو يعتبران مرجعية أساسية لبرنامج التنمية العالمي. وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣، عملاً بطلب الجمعية العامة في سنة ١٩٩٢، لجنة التنمية المستدامة لكي تستعرض تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٣' النسبة المئوية للسكان الذين بلغوا الستين أو تجاوزوها ويتلقون في المنزل رعاية من فنيين متخصصين؛

٤' النسبة المئوية للسكان الذين بلغوا الستين أو تجاوزوها ويقيمون في مرافق مؤسسية (مثل دور الرعاية، ودور المسنين، وغير ذلك من المرافق المؤسسية)؛

٥' عدد الأماكن في المرافق المؤسسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بلغوا الستين أو تجاوزوها؛

٦' مدى امتلاك البلد لمراكز بحثية معترف بها وطنياً تعنى بمسألة الشيخوخة؛

٧' مدى وجود مراكز تدريب لخريجي الجامعة تعنى بالقضايا المتصلة بالشيخوخة (ومن بينها مراكز التدريب على طب الشيخوخة).

وأحد العوامل المقيدة لعملية استعراض وتقييم خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة هو انخفاض معدل رد الدول الأعضاء على الاستبيان؛ وهناك أيضاً عامل آخر يتمثل في المشكلات المتعلقة بتفسير الدول الأعضاء للأسئلة، الأمر الذي يجعل من الصعب إصدار بيانات قابلة للمقارنة؛

(ب) اقترح أن تستعمل لجنة التنمية الاجتماعية

نهج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، ضمن هُج أخرى، على سبيل الدعم لعملية الاستعراض والتقييم، وذلك رغم أن الدراسات الاستقصائية لم تستعمل حتى الآن؛

(ج) استكشاف فكرة وضع مؤشر إنمائي متصل

بالشيخوخة، لاستكمال المؤشرات المحددة للشيخوخة المستعملة حالياً، التي من قبيل العمر المتوقع (عند المولد وفي سن الستين)؛ ومعدلات الإعاقة، وسن التقاعد، ومعدلات

سياسي، الالتزام العالمي بالشرابة بين بلدان الشمال والجنوب وبمستوى أعلى من التضامن الدولي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا متسارعا والنهوض بمستوى التنمية المستدامة.

١٩ - وفي القرار نفسه، دعت الجمعية أيضا منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية المشاركة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى الاشتراك بشكل تام في الاستعراض العشري، لكي تقدم خبراتها والدروس التي استخلصتها وأفكارها ومقترحاتها لكفالة المضي قدما في مواصلة تنفيذ جدول الأعمال في المجالات ذات الصلة.

باء - الآثار المترتبة في المجال الإحصائي

٢٠ - يتناول جدول أعمال القرن ٢١ الاحتياجات من البيانات والمعلومات الاعتيادية، وذلك في الفصل ٤٠ المعنون "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار" والفصل ٨ المعنون "إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار" (د) ("إنشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة"). ويسند الفصلان كلاهما إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة مهام معينة في التنفيذ. ولذلك، يتعين على تلك الشعبة أن تشارك في الاستعراض الشامل الذي يتناول التقدم المحرز في تنفيذ الفصلين ٤٠ و ٨ من جدول الأعمال.

٢١ - وفي مجال المحاسبة البيئية/الاقتصادية، أصدرت الشعبة، حسبما طلب جدول الأعمال، "دليل المحاسبة القومية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة"^(٩)، الذي يشار إليه عموما على أنه نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ ومنشور "المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة: الدليل التنفيذي"^(١٠)؛ وشارك في التأليف برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعمل الشعبة حاليا، بالتعاون مع جماعة لندن المعنية بالمحاسبة البيئية، على تنقيح منشور "نظام المحاسبة

١٦ - وقد قامت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في سنة ١٩٩٧، لإجراء استعراض وتقييم عامين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، باستعراض التقدم المحرز في ذلك التنفيذ وأصدرت برنامجا خمسيا لمواصلة تنفيذ ذلك الجدول^(٨)، بالتركيز على الفجوات القائمة في البرنامج البيئي الدولي الراهن وتعزيز تنفيذ الجدول المذكور تنفيذا شاملا. كما التزم المشتركون في الدورة الاستثنائية بأن يظهر الاستعراض الشامل الذي سيتناول في سنة ٢٠٠٢ جدول أعمال القرن ٢١ مزيدا من التقدم المحسوس في تحقيق التنمية المستدامة.

١٧ - وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، المعقودة في سنة ٢٠٠٠، أن تنظم في سنة ٢٠٠٢ استعراضا عشريا على مستوى مؤتمر القمة للتقدم المحرز في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بغية توطيد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. كما قررت الجمعية أن تسمي هذا الاستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وقبلت العرض المقدم من حكومة جنوب أفريقيا لاستضافة مؤتمر القمة.

١٨ - وفي القرار ذاته، قررت الجمعية أيضا أن تعقد لجنة التنمية المستدامة في سنة ٢٠٠٢، بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة المذكور، ثلاث دورات. على أن تقوم اللجنة في دورتها الأولى والثانية، المقرر عقدهما في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس سنة ٢٠٠٢، على التوالي، بإجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. واستنادا إلى نتائج هذا الاستعراض، ستعد الدورة التحضيرية الموضوعية الثالثة والأخيرة، المقرر عقدها على المستوى الوزاري في أيار/مايو سنة ٢٠٠٢، وثيقة موجزة مركزة تقدم إلى مؤتمر القمة في سنة ٢٠٠٢ لمواصلة النظر فيها واعتمادها. وينبغي لتلك الوثيقة أن تعزز، على أعلى مستوى

٥٨ مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة، التي تعد لأجلها أيضا ورقات منهجية جديدة. وتقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بإعداد "المجموعة النموذجية من الإحصاءات والمؤشرات البيئية" التي ستصدر مرتين سنويا وستشمل أيضا مؤشرات لجنة التنمية المستدامة. وستستند "المجموعة" إلى بيانات مستمدة من استبيان الشعبة الإحصائية المتعلق بالإحصاءات والمؤشرات البيئية وإلى مصادر دولية أخرى وفيما يخص بناء القدرات الوطنية، تعد الشعبة الإحصائية دليلا للإحصاء البيئي بهدف تزويد البلدان بالتوجيه المنهجي اللازم بشأن كيفية إعداد الإحصاءات البيئية الأساسية بانتظام وكيفية ضمان تماشيها مع الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية. كما ستسهم الحلقات التدريبية الإقليمية المعنية بجمع البيانات وإعداد المؤشرات في تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة للمطالب الوطنية والمطالب الدولية من الإحصاءات والمؤشرات.

٢٤ - وقد نوقشت القضايا المتعلقة بالفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ في اجتماع فريق الخبراء الدولي المعقود في أوتاوا في أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠. وأصدر ذلك الاجتماع قائمة شملت توصيات محددة أشار الكثير منها إلى الحاجة إلى: (أ) المواءمة والتنسيق؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج البيانات والمؤشرات لأغراض التنمية المستدامة. وستدرج مسألة تنفيذ الفصل ٤٠ في جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠١ وفي جداول أعمال اجتماعاتها المعقودة فيما بين الدورات.

البيئية والاقتصادية المتكاملة"، وعلى إعداد كتيب عن المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لمصائد الأسماك، وذلك بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وجامعة الأمم المتحدة. كما نشطت الشعبة في مجال بناء القدرات الوطنية، وذلك بالاضطلاع بعدة مشاريع قطرية وبتنظيم عدة حلقات تدريبية إقليمية ودولية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وقد اعتبرت المحاسبة البيئية واحدا من المجالات ذات الأولوية لدى الأمم المتحدة، وذلك في تقرير الأمين العام المرفوع إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000) المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" الذي أوصى بأن تنظر البلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لكي تدمج القضايا البيئية في صميم السياسة الاقتصادية.

٢٢ - ويبرز الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ الاحتياجات من البيانات والمؤشرات على كل من الصعيد المحلي وصعيد المقاطعة والصعيد الوطني والصعيد الدولي. ولذلك، يجمع ذلك الفصل بين طائفة كبيرة من الفعاليات. وتشير الآثار الرئيسية المحتمل ترتبها في المجال الإحصائي إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة والتشجيع على استعمالها وإلى ما يتصل بذلك من جمع للبيانات ومن تقييم. ونظرا للحالة الفعلية في البلدان النامية، تستلزم كافة الأنشطة المذكورة كثيرا من التعزيز للقدرات الوطنية.

٢٣ - وقد دعمت أنشطة الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة الأهداف الإحصائية السالفة الذكر. وبذلت الشعبة الإحصائية جهودا في مجال التطوير المنهجي وفي مجال جمع البيانات للإحصاءات والمؤشرات البيئية. وركزت اللجنة على إعداد مؤشرات للتنمية المستدامة. وأسهمت المشاريع القطرية التي تختبر المؤشرات المقترحة في تحديد الأولويات الميمنة في القائمة الرئيسية التي تضم

الحواشي

- (١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.
- (٢) انظر: تقرير الجمعية العالمية المعنية بالشيخوخة، فيينا، ٢٦ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.I.165) الفصل السادس، الفرع ألف.
- (٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، A.93.I.8 و Corrigendum)، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.
- (٥) المرجع نفسه، المرفق الثالث.
- (٦) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.
- (٧) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز الأنشطة البرنامجية للقانون البيئي والمؤسسات البيئية، حزيران/يونيه ١٩٩٢).
- (٨) قرار الجمعية العامة د1 - ٢/١٩، المرفق.
- (٩) Studies in Methods No. 61، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XVII.12).
- (١٠) Studies in Methods No. 78، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.XVII.17).